

اثر السياسات الزراعية على منتجي القمح في محافظة الانبار للموسم الزراعي 2011-2010

أ.م.د. مشعل عبد خلف الدليمي

كلية الزراعة / جامعة الانبار

تاريخ الاستلام: 2012/1/3

الخلاصة

استهدفت هذه الدراسة قياس الآثار الاقتصادية لسياسة التدخل في تحديد الاسعار على منتجي القمح في محافظة الانبار وقياس الميزة النسبية لنظم إنتاج القمح في المحافظة وتحديد أسباب التسرب في الدعم المقدم لهم. ولذلك تم اختيار عينه طبقية من مزارعي القمح تتضمن 40 مزارع تحت الري التقليدي و25 مزارع تحت الري بالرش المحوري. تضمنت استمارة الاستبانة التي وزعت عليهم على اسئلة عن جوانب اقتصادية تتعلق بكميات وتكاليف المدخلات والإنتاج ، وأخرى تقديرية تتعلق بتأثرهم بالدعم ومسببات تسرب آثاره الايجابية. تم استخدام مصفوفة تحليل السياسة التي قدرت عناصرها من معدلات كميات المدخلات والمخرجات وبحسب نظامي إنتاج الحنطة في المحافظة المشار إليهما. وقد تبين بان معامل الحماية الاسمي لمزارعي القمح اكبر من واحد مشيراً إلى وجود حماية اسمية. كما جاء معامل الحماية الفعال، بقيم اكبر من الواحد واكبر من قيم معامل الحماية الاسمية، مما يشير إلى إن منتجي القمح محميين من جانب المخرجات والمدخلات على حد سواء وأشار معامل الحماية الفعال إلى إن الإنتاج تحت الري التقليدي محمي بشكل اكبر من الإنتاج تحت الري بالرش . وربما يعود ذلك إلى تدخل الدولة في تأمين المياه إلى باب المزرعة في الكثير من مزارع الري التقليدي من خلال ربطها بشبكات قنوات الري .

أشارت القيم الموجبة للأرباح الخاصة مقارنة بالإرباح الاجتماعية ، بالإضافة إلى معايير تقييم اثر السياسة، ومنها نسبة إعانة المنتج ومعامل كلفة المورد المحلي ومعامل الربحية إلى استفادة المزارع من سياسة التدخل الحكومي في سنة البحث وان التكاليف المحلية الخاصة للدونم كانت قيمتها اقل من القيمة المضافة الإجمالية للدونم . وأشارت معايير تقييم اثر السياسة الزراعية الى ان نظام الري بالرش يمتلك ميزة نسبية في انتاج القمح في المحافظة . وأشارت نتائج التحليل إلى وجود تسرب متفاوت في مبالغ الدعم المخصصة لسعر القمح أو للمدخلات لكن التسرب في الدعم المخصص للمدخلات كان اكبر مما يفيد بان اثار دعم سعر الإنتاج أكثر ايجابية ، بظل الظروف الراهنة للحلقات المشرفة على إيصال الدعم .

Impact of the Agricultural Policies on Wheat Product in the Anbar province

D. Mishal Abid Khalaf
Agricultural collage / Anbar University

Abstract

This Study aimed at measuring the economic impact of the price support policy of price support on wheat producer in the Anbar province ,and measuring the comparative advantage of wheat production systems and determines

the cause of leakage in the support provided to them . Hence, the selection of blocks sample from 40 wheat farmers under traditional irrigation farms and 25 under sprinkler irrigation .Its form included economic aspects related to quantities and cost of inputs ,production and other related psychological estimated of causes leakage of positive effects of support prices.

Using of policy analysis matrix elements from estimated rates of quantities of inputs and outputs, according to a regular production of wheat in the province referred to. it was found that the nominal protection coefficient of wheat farmers is greater than one indicating the existence of nominal protection to product prices .as stated the effective protection coefficient values greater than one ,and largest values of nominal protection coefficient ,that indicating wheat producers are protected by the outputs and inputs alike .the effective protection coefficient to wheat producers under traditional irrigation greater than its value to production under sprinkler irrigation. It's perhaps because of state intervention in providing water to them farms.

the value of Domestic Resources cost coefficient indicating that product under sprinkler have proportion advantage than traditional irrigation .the private profit is positive and the values of criteria indicating the benefit farms from the policy of government intervention and local costs for donum it less than gross value added .the results of the analysis of leakage in varying amounts of support and in general show that the support price of the product less leak comparative than b support resource prices.

المقدمة

تحتل الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص أهمية كبيرة في العالم، بسبب ارتباطه المباشر بالحاجات الأساسية للسكان. هذا فضلا عن الأهمية النسبية التي تحتلها من حيث المساحة المزروعة والإنتاج، والدور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي للسكان. الأمر الذي ترتب عليه الحاجة إلى تدخل واضعي السياسة الزراعية في كثير من بلدان العالم في التدخل المباشر أو غير المباشر للسيطرة على سوق ذلك المحصول (1) إذ عمدت الكثير من دول العالم التدخل في أسواق هذا المحصول من خلال إجراءات سياسية متنوعة وكان من أهم تلك السياسات سياسة دعم أسعار المنتج، وسياسة دعم أسعار مدخلات الإنتاج ويعرف الدعم بأنه الفارق بين السعر العالمي التوازني وسعر السلعة. وتعود بدايات التدخل الحكومي إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، إذ تتجلى الحاجة لمثل هذا التدخل في الأزمات التي تمر بها البلدان لحاجة سكان تلك البلدان لتأمين المستلزمات الأساسية للحياة والتي يعتبر الغذاء من أهم مرتكزاتها (13).

تتصدر مجموعة الحبوب (الحنطة والشعير والشلب والذرة الصفراء) في العراق السلع التي تشمل بدعم الاسعار وهي تشغل نحو 85% من المساحات المزروعة في العراق والتي بدورها تمثل نحو 13% من أراضي العراق (1). ويرتكز الهدف من تحديد أسعار الحبوب في العراق في عقد الثمانينات وعقد التسعينات من القرن الماضي على حماية المستهلك وزيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي. إلا ان الدراسات الاقتصادية التي اجريت على بيانات تلك المرحلة تشير بان سياسة دعم الاسعار ادت الى زيادة رفاهية المستهلك على حساب رفاهية المنتج، وانها كانت تنطوي على ضريبة ضمنية على المنتج (10).

إن المجتمع العراقي في الآونة الأخيرة يعاني من مشاكل اقتصادية كثيرة ولكنها من أنواع أخرى مقارنة بتلك التي كان يعاني منها في العقود السابقة في نهايات القرن الماضي، وربما تعد مشكلة تفشي البطالة بين أفراد المجتمع العراقي بشكل عام والمجتمع الريفي بشكل خاص، من أهم تلك المشاكل إذ تراجعت مساهمة

هذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة من نحو 13% عام 1995 لتصل إلى نحو 4% عام 2006 واتسع قطاع الخدمات بشكل كبير على حساب القطاعات الإنتاجية الحقيقية ، (3) وانحسرت بشكل كبير مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي من جهة وفي سد حاجة المجتمع العراقي من السلع الزراعية الرئيسية من جهة أخرى. هذا فضلا عن مساهمة السلع الزراعية المستوردة في تهديد الامن الصحي للمستهلك العراقي بسبب ضعف الرقابة على نوعية السلع الزراعية المستوردة ومدى صلاحيتها للاستهلاك البشري. لذلك اتجهت السياسة العراقية في السنوات الأخيرة إلى اتخاذ بعض الإجراءات السياسية للتأثير على الإنتاج في القطاع الزراعي ومحاولة تضيق الفجوة الموجودة بين الإنتاج والاستهلاك للمنتجات الزراعية ورفع مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الدخل القومي (11) وفي تشغيل الأيدي العاملة. إلا إن تلك الإجراءات تتطلب كادر إداري يتسم بالنزاهة لضمان وصول أثارها إلى المنتجين الزراعيين وجني ثمارها من خلال تأثيرها على الإنتاج الزراعي ومساهمتها في تخفيض البطالة في الريف العراقي .

استهدفت هذه الدراسة قياس اثر السياسات الزراعية المعتمدة في الفترة الأخيرة على منتجي القمح في محافظة الانبار من خلال مصفوفة تحليل السياسة الزراعية واحتساب المعايير المناسبة لقياس اثر السياسة الزراعية .وتحديد الربحية الخاصة والاجتماعية لدونم الحنطة المزروع وبحسب نمط الإنتاج المعتمد . وتحديد الميزة النسبية للإنتاج تحت كل نمط من الأنماط الإنتاجية المعتمدة في محافظة الانبار. وكذلك تقدير نسب التسرب في تخصيصات الدعم وبحسب الأسباب المؤدية للتسرب .

المواد وطرائق العمل

إن تحديد أسعار المحاصيل الاستراتيجية في الدول التي تعتمد سياسة التدخل في الأسعار، يجب إن تعتمد على الدراسات الاقتصادية المتعلقة بتكاليف الإنتاج والهوامش التسويقية والربحية، فضلا عن معدل السعر العام واتجاهات الأسعار محليا وعالميا، والعرض والطلب العالمي على الحبوب واتجاهاتها في المستقبل (2) ، هذا فضلا عن أهمية السلعة للمستهلك والمنتج على حد سواء (13) . وان تحديد اثر السياسة الزراعية على المنتج الزراعي يتطلب توفير البيانات المتعلقة بالعلاقات الفنية بين الإنتاج والعناصر الإنتاجية والأسعار المحلية (الخاصة) والعالمية (الاجتماعية) لكل من الإنتاج وعناصر الإنتاج (8) . ومحاولة قياس الردود لدى المجتمع المنوي تحفيزه بالدعم من خلال مجموعة من الأسئلة التي تحاول قياس التسرب الذي يتوقعه المزارع في الدعم المقدم له وأسباب هذا التسرب بحسب رأي المزارعين .

بهدف توفير البيانات اللازمة، تم إعداد استمارة استبانة للحصول على معدل الكميات التي يستخدمها المزارعون من عناصر الإنتاج وبحسب النمط الإنتاجي المستخدم وكميات الإنتاج المتحققة وفق تلك المستويات المستخدمة وبحسب الأنماط الإنتاجية الشائعة في زراعة القمح في العراق (تحت الري التقليدي وتحت الري بالرش) . ولذلك تم اختيار عينه من مزارع القمح التي تعمل تحت الري بالرش المحوري ويعد قدره 25 مزرعة. بينما تم اختيار 40 مزرعة تعمل بالري التقليدي من محافظة الانبار وتم جمع البيانات اللازمة لاحتساب معدل الكميات التي تستخدم من عناصر الإنتاج وتبويب تلك البيانات في جداول تخص كل نمط إنتاجي وبحسب نوعية تلك المدخلات و نوعية التكاليف والجدول (1) يبين كميات المدخلات اللازمة لزراعة دونم واحد من القمح وانتاجيته بحسب النمط الإنتاجي المستخدم في محافظة الانبار عام 2010.

جدول 1. المعاملات الفنية ومعدل الإنتاجية في الدونم في محافظة الانبار للموسم 2010\2011

عناصر الإنتاج تحت الري بالرش		عناصر الإنتاج تحت الري التقليدي		نوع المدخلات
35	البذور الاسمدة	40 كغم	البذور	المدخلات المتاجر بها
75	اليوريا	100 كغم	الاسمدة	
50 كغم	المركب	50 كغم	يوريا	
5 كغم	الورقية	50 كغم	مركب	
2 كغم	المبيدات	1.333 كغم	المبيدات	
45 كغم	الوقود	12 لتر	الوقود	
50 الف دينار	الاندثارات	12 الف *	الاندثارات	
1 داونم 2.5 يوم ارجل 1250 م ³ 350 الف	الارض العمل المياه راس المال العمل الميكانيكي	1 دونم 4 يوم ارجل للدونم 2500 م ³ 150 الف *	الارض العمل المياه راس المال العمل الميكانيكي	المدخلات غير المتاجر بها
1 ساعة	1-تحضير الارض	1.5 ساعة	1-تحضير الأرض	
0.5 ساعة	2- الحصاد	1 ساعة	2- الحصاد	
17.5 الف	تكاليف التسويق	12 الف	التسويق	
720 كغم للدونم		380 كغم للدونم		معدل انتاج الدونم

* تتضاعف هذه القيمة في حالة احتساب التكلفة الاجتماعية

المصدر :- احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبانة

تم استخدام المعاملات الفنية الواردة في الجدول اعلاه لاحتساب التكاليف الخاصة التي يتحملها المزارع مقيمة بالأسعار الخاصة والتكاليف الاجتماعية التي يتحملها المجتمع مقيمة بالاسعار العالمية بعد تحويلها إلى العملة المحلية باستخدام معامل التحويل القياسي (12) وإضافة تكاليف نقلها لحين وصولها إلى باب المزرعة. (10). اذ ان القيمة المساواتية لتكلفة المورد عند باب المزرعة = ((سعر الطن بالدولار + تكاليف شحن ونقل الطن الى الموانئ بالدولار) \ معامل التحويل + تكاليف نقل الطن الى المخازن + تكاليف نقل الطن الى باب المزرعة) * الكمية اللازمة للدونم بالطن. وتمثلت التكاليف بما يأتي :-

1- البذور :- تبين بان معدل البذور المستخدمة للدونم في المزارع التي تعتمد الري التقليدي بلغ 40 كغم ادونم بينما كان معدله في الري بالرش 35 كغم ادونم وتم احتساب قيمته الخاصة بالسعر المشتري و بلغ معدل قدره 650 دينار للكغم الواحد إما قيمته الاجتماعية فقد احتسبت على أساس تكلفته وفق السعر العالمي مضافا له تكاليف النقل إلى المخازن وقسمته على معامل التحويل القياسي بعد تحويله إلى السعر التوازني في باب المزرعة .

2- الوقود :- تبين من استمارة لاستبانته بان اغلب المزارع تحت الري التقليدي لا تتحمل تكاليف الوقود لأنها تروى من شبكات الري، التي تغذيها بالماء مضخات تتبنى وزارة الري الصرف عليها ، و تعتبر تلك التكاليف

اجتماعية إلا أنها لا تحسب في التكاليف الخاصة ولذلك ستكون التكاليف الخاصة للوقود في المزارع تحت الري التقليدي منخفضة جدا مقارنة بنظيرتها تحت الري بالرش .

3- الأسمدة :-تم احتساب معدل كميات الأسمدة للدونم تحت الري التقليدي وتحت الري بالرش واعتماد التكاليف التي تحملها المزارع باعتبارها تكاليف خاصة إما التكاليف الاجتماعية لتلك العناصر الإنتاجية فتم احتسابها من الأسعار العالمية لتلك المواد وتعديلها بالطريقة التي اشرنا لها سابقا إلى العملة المحلية .

4- الاندثارات :-إن المزارع تحتاج إلى بنية رأسمالية تتمثل بقنوات الري والبزل والمضخات وغيرها في الري التقليدي وتتمثل بالآبار ونصب المضخات والمرشات وغرف الإدارة في مزارع الري بالرش .وتبين بان قنوات الري والبزل والمضخات في اغلب مزارع الري التقليدي مملوكة للدولة ولذلك فان الاندثار والصيانة على تلك الممتلكات تدخل في الكلفة الاجتماعية إلا أنها لا تدخل في التكلفة الخاصة تحت الري التقليدي، اما اندثارات الممتلكات الرأسمالية في مزارع الري بالرش، تبين بأنها كانت مدعومة ولذلك فعند احتساب تكاليف الاندثار الخاصة تحتسب على أساس القيمة التي تحملها المزارع لقاء الحصول عليها إما التكلفة الاجتماعية لاندثارها فتحتسب على أساس كلفتها الحقيقية .

5- الفائدة على رأس المال :-إن رأس المال اللازم لزراعة الدونم الواحد يمثل قيمة المنشآت مضافا لها قيمة مستلزمات الإنتاج وعندما تكون المنشآت تحت الري التقليدي مملوكة للدولة فانه سيتمثل بمستلزمات الإنتاج فقط وستحتسب الفائدة عليه لمدة سنة لان المزارعين اشاروا بأنهم لا يقبضوا أسعار محاصيله المسوقة إلا في بداية الموسم التالي وبذلك سيكون رأس المال مستمر لسنة واعتبرت نسبة الفائدة الخاصة 8% بينما اعتمدت 10% كتكلفة اجتماعية (3) .

6- المياه :-إن المياه التي يستخدمها المزارعون لري محاصيلهم لا تحتسب في التكاليف الخاصة إلا أنها يجب ان تحتسب قيمة تقديرية لها تتمثل باندثارات السدود والخزانات كتكلفة اجتماعية وتكاليف التحري وحفر الآبار في حالة استخدام مياه الآبار للري بالرش .

7- العمل :-تم احتساب أجور العمل لانجاز عمليات التحضير والري والمكافحة والحصاد في الري التقليدي وتحت الري بالرش مع الأخذ بنظر الاعتبار ان أجرة العامل اليومية للري بالرش تكون أكثر تكلفة لأنها تحتاج إلى عامل أكثر مهارة مقارنة بالري التقليدي .

8- العمل الميكانيكي:- إن استخدام الكمائن لتحضير الأرض أو لعمليات الحصاد يترتب عليها تكاليف تم اعتماد قيم تلك التكاليف المستخرجة من تلخيص استمارات الاستبانة بالاعتماد على حاجة الدونم من تلك الخدمات تحت كل نمط إنتاجي .

وباستخدام المعاملات الفنية المبينه في الجدول رقم (1) واعتماد الأسعار المحلية تارة لاحتساب التكاليف الخاصة واستخدام الأسعار العالمية بعد تحويلها بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف الفعلي لاستخراج الربح بالأسعار الخاصة مرة وبالأسعار الاجتماعية تارة أخرى لإعداد مكونات مصفوفة تحليل السياسة (P.A.M.) Policy Analysis Matrix وهي عبارة عن تحليل لنظام السلعة إلى مكوناته الأساسية (11). اذ يتم اعتماد سعر البيع لاستخراج قيمة الإيرادات مع ضرورة اضافة قيمة التبن كمنتجات ثانوية وتحتسب القيمة المساواتية لانتاجية الدونم من القمح كما يأتي :

القيمة المساواتية لانتاجية الدونم =(((السعر العالمي لطن الحنطة بالدولار + تكاليف شحنه ونقله الى الميناء) معامل التحويل) + تكلفة نقل الطن من الميناء الى المخازن - تكلفة نقل الطن من المزرعة الى المخازن) * انتاجية الدونم + قيمة المنتجات الثانوية.

يتم احتساب عناصر المصفوفة التي تمثل اعمدتها العوائد (R) والمدخلات المتاجر بها ($P_t * I_t$) ، والمدخلات غير المتاجر بها ($P_n * I_n$) ومن ثم الربحية Profit بالاسعار الخاصة (Private Prices) والاسعار الاجتماعية (Social Prices) وان الفرق بين السعرين يمثل الأسعار الظلية (Shadow Prices) او التحويلات (Transfers) وهو ناتج عن تأثير الممارسات الاحتكارية وتدخل الدولة وفشل السوق . وان المصفوفة تكون مناسبة لاحتساب عدد من المعايير التي تقيس اثر السياسة وتحليل تشوهات السوق وهي تأخذ الشكل التالي (12) :

جدول 2. عناصر مصفوفة تحليل السياسة

	$R=P_q * Q$ العوائد	$\sum (P_t * I_t)$ المدخلات المتاجر بها	$\sum (P_n * I_n)$ المدخلات غير المتاجر بها	Profit الارباح
Private Prices	A	B	C	D
Social Prices	E	F	G	H
Transfers	I	J	K	L

إذ تعبر A عن إيرادات الدونم الواحد بالأسعار الخاصة و B عن مجموع تكاليف عناصر الإنتاج المتاجر بها اللازمة للدونم الواحد بالأسعار الخاصة، بينما تمثل C مجموع تكاليف عناصر الإنتاج غير المتاجر بها بالأسعار الخاصة، إما D فيمثل الأرباح الخاصة ويحسب بالصيغة $D = (A - B - C)$. إما E فتتمثل عوائد الدونم بالأسعار الاجتماعية و F تمثل مجموع تكاليف عناصر الإنتاج المتاجر بها اللازمة للدونم بالأسعار الاجتماعية بينما تمثل G تكاليف عناصر الإنتاج غير المتاجر بها بالأسعار الاجتماعية، أما H فتتمثل الأرباح الاجتماعية للدونم وتحسب بالصيغة $(H = E - F - G)$. إما الصف الثالث في هذه المصفوفة فيمثل التحويل وتحسب قيم هذا الصف بالصيغ $(I = A - E)$ و $(J = B - F)$ و $(K = C - G)$ و $(L = D - H)$.

ويتم استخدام عناصر مصفوفة السياسة السعريّة لاحتساب المقاييس التي تبين تأثير السياسة على المنتج الزراعي وتتمثل تلك المقاييس بما يأتي :-

1- معامل الحماية الاسمية Nominal protection Coefficient (3) وعندما تكون قيمة هذا المعيار اكبر من واحد أشارت إن سعر السلعة مدعوم وإذا كان اقل من واحد فان مضمون سياسة التدخل تعني فرض ضريبة على المنتج ويحسب من عناصر مصفوفة تحليل السياسة باستعمال الصيغة التالية:

$$\text{Nominal Protection Coefficient (N.P.C.)} = \frac{A}{E}$$

2- معامل الحماية الفعال Effective Protection Coefficient وهو يشير إلى إجمالي معامل الحماية أي يأخذ بنظر الاعتبار تأثير السياسة بجانب الإنتاج ومدخلات الإنتاج لأعلى حد سواء ويحسب من عناصر المصفوفة بالصيغة التالية (13):

$$\text{Effective Protection Coefficient (E.P.C.)} = \frac{(A - B)}{(E - F)}$$

3- معامل كلفة المورد المحلي Domestic Resource Cost Coefficient الذي يقيس الكفاءة الكلية لنظام السلعة ويعتبر مؤشر لمدى توفر ميزة نسبية فإذا كانت قيمته اقل من الواحد فان النظام الإنتاجي يتمتع بميزة نسبية في استعمال موارده المحلية ويحسب من عناصر المصفوفة بالصيغة التالية (6):

$$\text{Domestic Resources Cost Coefficient (D.R.C.)} = \frac{G}{(E-F)}$$

4- معامل الربحية (Profitability Coefficient) وهو معيار يقيس تأثير سياسة التدخل في الإرباح المتحققة من نظام السلعة فإذا كانت قيمة المعيار اكبر من واحد فان منتجي السلعة استفادوا من سياسة التدخل والعكس صحيح وحسب المعيار المشار إليه أعلاه من عناصر المصفوفة باستعمال الصيغة التالية (3):

$$\text{Profitability Coefficient ratio (P.C.)} = \frac{(D)}{(H)}$$

5- نسبة التكاليف الخاصة (Private Cost Ratio (P.S.R) - وهو معيار لقدرة النظام أو النمط الإنتاجي على منافسة الأنظمة الإنتاجية الأخرى ، فإذا بلغت قيمة المعيار اكبر من الواحد كان دليل على قدرة النظام على المنافسة ويحسب من عناصر المصفوفة بالصيغة التالية (3):

$$\text{Private cost P.C.R.} = \frac{C}{A - B}$$

6- معامل إعانة المنتج . Producer Subsidy ratio P.S.R : وهو مؤشر للتشوهات السعرية في سياسة التدخل (9) ويتم حسابه بالصيغة التالية :

$$\text{Producer subsidy ratio (P.S.R.)} = \frac{L}{E}$$

النتائج والمناقشة

تم احتساب التكاليف الخاصة والاجتماعية لعناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج الدونم الواحد وبحسب نمطي الإنتاج المستخدمة في المحافظة والمتمثلة بالإنتاج تحت الري التقليدي والإنتاج تحت الري بالرش وتقييم اثر السياسة على كل نمط من تلك الأنماط الإنتاجية للقمح في المحافظة وتحديد أي الأنماط الإنتاجية يمتلك ميزة نسبية في استخدام الموارد المحلية في الإنتاج (7) .

إذ تم احتساب السعر الاجتماعي المحلي للحنطة باعتبار السعر العالمي لطن الحنطة 320 دولار وبإضافة كلفة النقل والتأمين إلى الحدود والمقدرة بنحو 50 دولار للطن نحصل على السعر الحدودي للقمح ويقدر بنحو 370 دولار ثم تحويل هذا السعر إلى السعر المحلي بقسمته على معامل التحويل القياسي SCF والمقدر ب 0.68 ، (3) والمحسوب بقسمة سعر الصرف OER على السعر التوازني EER . وبذلك يصبح سعر الحنطة الحدودي بالعملة المحلية .

سعر الاستيراد التوازني بالعملة المحلية = السعر الحدودي بالعملة الأجنبية \ معامل التحويل القياسي

$$544 = 0.68 \times 370 =$$

وبإضافة تكاليف النقل إلى مخازن المحافظة والتي قدرت بـ 30 ألف دينار للطن الواحد نحصل على القيمة المساواتية للاستيراد والبالغة 574 ألف دينار للطن . ثم طرح كلفة نقل الطن من المزرعة إلى المخزن والمقدرة بـ 20 ألف للحصول على السعر التوازني للطن في باب المزرعة وبضرب النتيجة في انتاجية الدونم بحسب نمط الانتاج المستخدم ، نحصل على السعر التوازني لانتاج الدونم من القمح في باب المزرعة ، اذ بلغ للمزارع التي تعتمد نظام الري التقليدي 232.68 ألف دينار للطن والتي تعتمد الري بالرش 402.56 مع إضافة قيمة المخلفات (التبن) إلى قيمة الإنتاج والمقدرة بـ 50 ألف دينار للدونم . وكانت نتائج المصفوفة كما مبينة في الجدول رقم (3) الذي يبين مستلزمات مصفوفة تحليل السياس

جدول 3. مكونات مصفوفة تحليل السياسة بحسب الأنماط الإنتاجية للقمح في محافظة الانبار

تكاليف وإيرادات إنتاج القمح تحت الري بالرش		تكاليف وإيرادات إنتاج القمح تحت الري التقليدي		نوع المدخلات وبنودها	
الكلفة بالأسعار الاجتماعية بالألف دينار	الكلفة بالأسعار الخاصة بالألف دينار	الكلفة بالأسعار الاجتماعية بالألف	الكلفة بالأسعار الخاصة بالألف	بند التكلفة	نوع المدخل
17	28	23.5	24.5	البذور	التكاليف
80	70	74	55	الاسمدة	المتاجر بها
10	2.5	7.5	2.5	المبيدات	
37.5	25	18.75	12.5	الوقود	
40	20	20	10	الاندثارات	
184.5	128.5	143.25	100.5	مجموع تكاليف المدخلات المتاجر بها	
6	6	15	15	-الارض	التكاليف غير المتاجر بها
62.5	62.5	60	60	-العمل	
25	20	30	12	راس المال	
6.25	-	12.5	-	-المياه	
30	30	55	55	-العمل	
17.5	17.5	12	12	المكانيكي	
				-التسويق	
174.75	136	184.5	154	مجموع التكاليف المحلية	
361.25	264.5	327.75	254.5	مجموع التكاليف الكلية	
740 كغم	740 كغم	420 كغم	420 كغم	كمية الانتاج بالدونم	
452.5	572.8	278.48	342.4	قيمه انتاج الدونم	

المصدر :- احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على لجدول (1) وأسعار عناصر الإنتاج الخاصة والاجتماعية

يتضح من الجدول رقم (3) بان العمود الثالث و الرابع تتضمن عناصر مصفوفة تحليل السياسة تحت الري التقليدي إما الصف الخامس والسادس فهي تتضمن عناصر مصفوفة تحليل السياسة تحت الري بالرش وبذلك يمكن احتساب عناصر المصفوفة بحسب طريقة الري المعتمدة وكما في أدناه .

جدول 4. عناصر مصفوفة تحليل السياسة تحت الري التقليدي في محافظة الانبار

	$R=P_q*Q$	$\sum (P_t * I_t)$	$\sum (P_n * I_n)$	Profit
Private Prices	342.4	100.5	154	87.5
Social Prices	282.5	143.25	184.5	49.27 -
Transfers	59.9	42.75 -	30.5 -	137.05

يتضح من الجدول رقم (4) بان قيمة عوائد الدونم تحت الري التقليدي بلغت بالأسعار الخاصة نحو 342.4 ألف دينار للدونم بينما بلغت قيمة العوائد الاجتماعية 282.5 ألف دينار وبذلك فان مقدار التحويلات الاجتماعية للدونم الواحد المتأتية من فرق سعر الإنتاج بلغت 59.9 ألف دينار وبلغت قيمة التحويلات الاجتماعية للدونم المتأتية من خلال دعم أسعار المدخلات المتاجر بها 42.75 ألف دينار بينما بلغ نصيب الدونم من التحويلات المتأتية من دعم المدخلات غير المتاجر بها 30.5 ألف دينار. ويتضح من الجدول إن الدونم حقق إرباح خاصة للمزارع قدرها 87.5 ألف دينار بينما تحمل المجتمع خسارة قدرها 49.3 ألف دينار وبنفس الطريقة يمكن احتساب عناصر مصفوفة تحليل السياسة تحت الري بالرش والجدول رقم (5) يوضح تلك المصفوفة.

جدول 5. عناصر مصفوفة تحليل السياسة تحت الري بالرش في محافظة الانبار

	$R=P_q*Q$	$\sum (P_t * I_t)$	$\sum (P_n * I_n)$	Profit
Private Prices	572.8	128.5	163.5	280.8
Social Prices	452.56	148.5	174.75	79.3
Transfers	170.24	20 -	11.25 -	201.15

يتضح من الجدول رقم (5) بأنه مقداراً لعوائد الخاصة لدونم القمح تحت الري بالرش المحوري 572.8 ألف دينار للدونم ، بينما بلغت قيمة العوائد الاجتماعية من الدونم 452.56 وهذا يعني بان هنالك تحويلات اجتماعية من خلال سعر محصول الحنطة مقدارها 170.24 ألف دينار . ويلاحظ من الجدول بان مقدار التحويلات المتأتية من خلال دعم سعر مدخلات الإنتاج المتاجر بها قد بلغت 20 ألف دينار في حين بلغ نصيب الدونم من التحويلات الاجتماعية المتأتية من خلال دعم مدخلات الإنتاج غير المتاجر بها 11.25 ألف دينار . وقد بلغ الربح الخاص للدونم تحت الري بالرش 280.8 ألف دينار اما الربح الاجتماعي من زراعة الدونم تحت الري بالرش فقد بلغ 79.3 ألف دينار وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار مساهمة المزارع في معالجة البطالة يمكن إن نقول بان الربح الاجتماعي اكبر من قيمته النقدية من الناحية الاجتماعية . ويمكن استخدام الجدول 4 والجدول 5 لاحتساب معايير تقييم اثر السياسة على منتجي القمح في محافظة الانبار وبحسب طريقة الري المعتمدة والجدول 6 يوضح نتائج تلك المعايير .

جدول 6. معايير تقييم اثر السياسة على المنتج الزراعي في محافظة الانبار

نوع المعيار	قيمه تحت الر التقليدي	قيمه تحت الري بالرش
معامل الحماية الاسمي N.P.C.	1.21	1.26
معامل الحماية الفعال E.P.C.	1.73	1.46
معامل كلفة المورد D.R.C.	1.32	0.57
معامل الربحية P.C.	1.77 -	3.54
نسبة التكاليف الخاصة P.S.R.	0.64	0.38
معامل إعانة المنتج P.S.R.	0.48	0.44

المصدر : احتساب من الجدولين (4) و(5)

يتضح من الجدول رقم (6) بان هنالك حماية لمنتجي القمح في عام 2010 . اذ يشير معامل الحماية الاسمي الذي بلغت قيمته اكبر من الواحد عدد صحيح إلى وجود حماية للمنتجين وان المنتجين تحت الري بالرش تمتعوا بحماية اسمية اكبر مقارنة بالمزارعين تحت الري التقليدي إذ بلغ معامل الحماية الاسمي تحت الري التقليدي 1.21 بينما ارتفع تحت الري بالرش ليصل إلى 1.26 مشيراً الى تمتع مزارعي القمح تحت الري بالرش بحماية اسمية اكبر من مزارعي القمح تحت الري التقليدي. وبلغ معامل الحماية الفعال قيماً اكبر من الواحد اذ بلغ تحت الري التقليدي وتحت الري بالرش قيماً قدرها 1.73 و 1.46 على التوالي وهي قيم تزيد على قيم معاملات الحماية الاسمية مما يشير الى ان مزارعي القمح محميين من جانب الانتاج ومدخلاته وتشير قيم معامل الحماية الفعال الى ان مزارعي القمح تحت الري التقليدي حصلوا على حماية حقيقية اكبر من مزارعيه تحت الري بالرش . إما قيم معامل كلفة المورد فقد بلغت تحت الري التقليدي اعلى من الواحد مما يدل بأنه لا توجد ميزة نسبية لانتاج القمح تحت الري التقليدي في المحافظة بينما بلغت قيمة معامل كلفة المورد تحت الري بالرش اقل من الواحد اذ بلغت 0.58 وبذلك يمكن القول بان زراعة القمح تحت الري بالرش في المحافظة تمتلك ميزة نسبية . إما قيم معامل الربحية فقد كانت قيم سالبة لزراعة القمح تحت الري التقليدي بينما كانت موجبة لزراعته تحت الري بالرش مما يشجع على اعتماد نظام انتاج القمح تحت الري بالرش في محافظة الانبار . وان قيم معامل الربحية تؤكد بان هنالك دعم صافي للمنتجين .

وفيما يتعلق بمعيار نسبة إعانة المنتج فقد تبين بان هنالك دعم للمنتجين تحت الري التقليدي وتحت الري بالرش اذ بلغت بحدود 48% و 44% للري التقليدي والري بالرش على التوالي. إما معيار نسبة التكاليف الخاصة الذي يوضح المقارنة بين القيمة المضافة من رأس المال المستثمر تحت النظام الانتاجي مع التكاليف غير المتاجر بها فقد تبين بان هذه القيمة اقل من الواحد مشيرة إلى ان تكاليف الموارد المحلية اقل من القيمة المضافة لدوم الحنطة وكذلك يتميز الري بالرش بان تكاليف الموارد المحلية تمثل نسبة اقل تحت هذا النظام من القيمة المضافة له اذ بلغت 38% بينما بلغت تحت الري التقليدي 64%.

اثر الوظائف الإدارية والتسويقية على سياسة دعم الأسعار: إن إيصال مدخلات الإنتاج بسعر مدعوم إلى المنتج الزراعي واستلام المنتج بسعره المدعوم يمر بعدة قنوات وربما تشترك به عدد من الوزارات كالري والزراعة والنفط والتجارة . وبذلك فان الدعم المخصص يمر بقنوات عديدة قبل ان يستلمه المزارع وان الهدف من ذلك تنظيم ايصاله للمزارعين . ان القنوات التي يمر من خلالها الدعم ولعدة اسباب منه جزع المزارعين من الروتين الاداري واناخير في تسليمه مستحقاته واستلام الحاصل منه بالاضافة الى الفساد المالي والاداري في تلك القنوات قد تساهم في تسرب جزء من المبالغ المخصصة للمزارعين الى غيره المزارعين . تم احتساب نسب التسرب بحسب أراء المزارعين في عينة البحث موزعة بحسب أسباب التسرب التي قدرها المزارعون المؤيدون إلى وجود تسرب لجزء من تخصيصات الدعم خلال قنوات ايصالها للمزارعين . والجدول (7) يبين مساهمة اسباب التسرب في التسرب الكلي و نسب المزارعين المؤيدين لاشتراك تلك الأسباب في خلق التسرب .

جدول 7. التسرب من الدعم المخصص للمنتج بحسب نظام الإنتاج وسبب التسرب

نسب المزارعين	الري بالرش المحوري		الري التقليدي		سبب التسرب
	التسرب من قيمة دعم المنتج	التسرب من دعم مدخلات الإنتاج	التسرب من قيمة دعم المنتج	التسرب من دعم مدخلات الإنتاج	
%60	%2	%10	%5	%6	1-تأخر مواعيد التسليم أو الاستلام
%80	%5	%10	%8	%15	2-الفساد الإداري في الكادر المشرف
%70	%2	%5	%5	%7	3-التعقيدات الإدارية
%70	%2	%5	%5	%6	4- المماطلة في تسليم المستحقات
	%11	%25	%23	%34	نسبة التسرب الكلية

يتضح من الجدول بان الكثير من المزارعين يؤيد، بان هنالك تسرب للدعم والحماية المعدة للمزارعين تحت كلا النظامين. وقد أشار أكثر من 80% من الذين شملهم الاستبيان بان الفساد الاداري الهيكل الاداري يساهم في التسرب خلال عملية إيصال الدعم لمستلزمات الإنتاج وكذلك دعم اسعار المنتج، بينما يرى 70% من المزارعين المشمولين بالاستبيان بان التعقيدات الإدارية إثناء عمليات التسويق وتأخر الحصول على مستحقات المزارعين أو المماطلة في تسليم المدخلات المدعومة تساهم في تسرب نسب متفاوتة من الدعم المخصص للمزارعين . ويتضح من الجدول بان المزارعين تحت نظام الري التقليدي يشعرون بان هنالك تسرب كبير من قيمة دعم المدخلات تصل بتقديرهم إلى 34% من مجموع الدعم المخصص لمستلزمات الانتاج بينما يرى المزارعون تحت الري بالرش بان هذا التسرب يصل إلى 25% وفي كل الأحوال فأنهم وحسب تقديراتهم إن الفساد الإداري يمثل السبب الأكبر في هذا التسرب . إما التسرب الحاصل في قيمة دعم سعر المنتج الزراعي فهم يرون بان التسرب منها اقل إذ بلغ نحو 23% لمزارعي الري التقليدي وانخفض إلى نحو 11% لمزارعي الري بالرش المحوري .

الاستنتاجات والتوصيات

إن نتائج التحليل والنتائج المتحصل عليها تقود إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يتم اعتمادها للتوصية بالتوصيات المناسبة إزاء كل منها وكما يأتي :-

1- تبين معايير الحماية إلى إن منتج القمح في محافظة الانبار محمي من جانب الإنتاج ومدخلات الإنتاج لذلك نوصي باستمرار العمل في سياسة التدخل لحماية منتجي القمح في العراق وفي المحافظة . .

2- تبين من نسبة التكاليف الخاصة البالغة اقل من الواحد إلى إن دونم القمح يحقق قيمة مضافة إجمالية اكبر من تكاليف الموارد المحلية الخاصة وان التكاليف الخاصة تحت الري بالرش تشكل نسبة منخفضة من القيمة المضافة الاجمالية مقارنة بالري التقليدي .مما يدل على ارتفاع مردودات الموارد المحلية تحت الري بالرش في المحافظة .

3- تشير قيم معامل كلفة المورد المحلي تحت الري بالرش وبالباغة اقل من الواحد الى ان نظام انتاج القمح تحت الري بالرش تمتلك ميزة نسبية بينما تشير قيم المعامل تحت الري التقليدي البالغة اكبر من واحد الى عدم

وجود ميزة نسبية في انتاج القمح تحت هذا النظام الانتاجي لذلك نوصي بتشجيع مزارعي المحافظة على اعتماد نظام الري بالرش .

4- تبين بان هنالك تسرب اكبر في دعم المدخلات مما هو في دعم المخرجات لذلك نوصي بالتركيز على سياسة دعم المخرجات لضمان وصول الدعم بأقل تسرب إلى المزارعين ، من جهة ونوصي بضرورة العمل الجاد على معالجة مسببات التسرب .

المصادر

1- الزوبعي ،عبدالله مضحي ، مجلة العلوم الزراعية العراقية ،الآثار الاقتصادية المترتبة على السياسة السعرية لبعض محاصيل الحبوب إثناء الحصار الاقتصادي على العراق،المجلد 30 ،العدد الثاني ، 1999 .

2- مطلق ، قصي نزيه ،تحليل اقتصادي لسوق محصول الرز في العراق من خلال تقدير دالتي الطلب والعرض للمدة (1980 -2005)، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد 2010 .

3- جاسم ، وجدان خميس ،أطروحة دكتوراه ،التخطيط لانتاج المحاصيل الرئيسية في العراق باستعمال مصفوفة تحليل السياسة ،جامعة بغداد ،2011 .

4- زيدان ، اسوان عبد القادر و حمدون ،امنه عبدالاله ،مجلة زراعة الرافدين ،اثر البطالة في النمو الاقتصادي (العراق والجزائر) انموذجا ،المجلد 39 ، العدد2 ، 2011 .

5- عبد القادر زيدان ،مجلة زراعة الرافدين ،اثر سياسات الدعم في الإنتاج والاستهلاك لمحصول القمح في العراق للمدة (1985 -2005) ،المجلد 36 ،العدد 1 ، 2008 .

6- الزوبعي ،عبدالله علي مضحي وآخرون ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على تدخل الدولة في تسعيرة محصول الذرة الصفراء في العراق لعام 2008،العدد 79 ، 2009 .

7- الواسطي ،رجاء طعمه ،تقويم السياسات الزراعية لمحاصيل الحبوب الأساسية في العراق ،أطروحة دكتوراه ،جامعة بغداد ، 2003 .

8- السعيد ،احمد جاسم علوان،تحليل السياسة الزراعية لنظام محصول الرز في العراق عام 2007 باستعمال مصفوفة تحليل السياسة ، أطروحة دكتوراه ،جامعة بغداد ، 2008 .

9- القيسي ، عماد محمد عبد الرحمن ، تقدير الآثار الاقتصادية المترتبة على السياسة السعرية لمحصول الذرة الصفراء في العراق ،رسالة ماجستير ،جامعة بغداد ، 2002 .

10- عبدالله علي مضحي وندى عبدالحسين، المؤتمر العلمي الثالث ،تحليل اقتصادي لدعم سعر الناتج وإعانة سعر المدخلات لبعض محاصيل الحبوب في العراق ، 2000

11- حمدون وآخرون ،مصادر الفجوة في الإنتاج والاستهلاك لحبوب الرئيسية في العراق ودول الجوار للمدة (1985-2005)، 2009 .

12-Food and Agriculture Organization. Economic analysis of agricultural policies 1991 .

13-Rainer Schickele ,Agricultural policy (Farm Program an National Welfare) , Macraw -Hill Book Company ,1954